بلاغ صحفي

بمناسبة اليوم العالمي لحقوق للمرأة

السيدة نزهة بوشارب تترافع من أجل تسريع المساواة بين الجنسين كضمان لتنمية عادلة

الرباط، الثلاثاء 5 مارس 2024- بمناسبة اليوم العالمي لحقوق المرأة الذي يتم الاحتفاء به هذه السنة تحت شعار: "الاستثمار في المرأة لتسريع الوتيرة "، عقدت السيدة نزهة بوشارب، رئيسة مؤسسة التواصل الدولي النسائي ConnectinGroup International، ندوة صحفية بدعم من مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية، وذلك بحضور وسائل الإعلام ونشطاء المجتمع المدني الذين يعملون في مجال الدفاع عن حقوق المرأة.

خلال هذه الندوة، وفي ارتباط موضوع اليوم العالمي لحقوق المرأة، أشارت السيدة نزهة بوشارب إلى أن المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة في صنع القرار تعتبران من الشروط الحاسمة والبنيوية من أجل مغرب عصري، ومجتمع منفتح ومتماسك وتضامني.

وصلة بالاحتفال بالثامن من مارس، أكدت السيدة بوشارب أن وضع المرأة المغربية قد شهد تقدما ملحوظا في عهد صاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، معتبرة المكتسبات التي تحققت لصالح المرأة المغربية ثمرة الرؤية النيرة لجلالة الملك الذي لم يتوان في العمل من أجل تعزيز دور المرأة المغربية في عدة مجالات.

وأضافت السيدة بوشارب أن المغرب قد شهد تقدمًا كبيرًا مميزًا ملموسًا من خلال إصلاح مدونة سنة 2004، والدستور الجديد لسنة 2011، الذي عزز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، مذكرة بأن جلالة الملك مهّد الطريق لمراجعة مدونة الأسرة في الخطاب السامي الذي ألقاه في 30 يوليوز 2022، بمناسبة الذكرى الثالثة والعشرين لتولي جلالته العرش.

واستعرضت السيدة بوشارب أيضأ العديد من الاستراتيجيات والخطط الحكومية لتحقيق المساواة، والتي تم إطلاقها خلال العقدين الأخيرين. آخرها "الإطار الاستراتيجي للخطة

الحكومية للمساواة 2023-2026"، الذي يهدف إلى تمكين المرأة، والوقاية من العنف ضد المرأة ومناهضته، وكذا إلى تعزيز القيم الرامية إلى مكافحة التصورات النمطية، وتعزيز حقوق النساء ومكافحة جميع أشكال التمييز ضدهن، مشيرة أيضا إلى أن النموذج التنموي الجديد بدوره خصص مكانة مرموقة للمساواة بين الجنسين وبمشاركة المرأة.

وأضافت رئيسة مؤسسة التواصل الدولي النسائي أنه على الرغم من الجهود المبذولة والتقدم المحرز من قبل المغرب في مجال حقوق المرأة، فإن تحقيق المساواة بين الجنسين يشهد بعض البطء، إذ تظل وضعية المرأة تواجه تفاوتات ذات صلة بالنوع الاجتماعي والتي يجب معالجتها، خاصة في مجالات التعليم والصحة والعنف ضد المرأة والاندماج في سوق العمل والمشاركة في اتخاذ القرار.

ولتسريع عملية المساواة بين الرجال والنساء في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية، وبناء اقتصادات عادلة ومزدهرة، دعت السيدة نزهة بوشارب إلى:

1. اعتماد إطار المساواة بين الرجل والمرأة في المبادئ التوجيهية للمدونة الجديدة للأسرة؛

2. استعراض ومراجعة وتعديل وإلغاء جميع القوانين واللوائح والسياسات والممارسات والعادات التي تمارس التمييز ضد النساء؛

3. تسريع تنفيذ المادة 19 من الدستور وتفعيل المؤسسات الدستورية ذات الصلة بحقوق الأسرة والمرأة (هيئة المناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة) ؛

4. تسريع الإصلاح الشامل للقانون الجنائي وتعديل القانون 13-103 لضمان كرامة المرأة وأمن المواطنين والمواطنات دون تمييز على أساس الجنس ورصد جميع أشكال العنف والتحرش، بما في ذلك داخل المجالين الخاص والعام؛

5. تسريع المساواة بين الجنسين في مجالات اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية؛

6. تسريع دمج المساواة بين الجنسين في جميع السياسات العامة والبرامج وخطط العمل واعتماد نظام تقييم ورصد يأخذ بعين الاعتبار المؤشرات الخصوصية المرتبطة بالجنس؛

7. تعزيز الريادة التحويلية للنساء ومشاركتهن في عمليات اتخاذ القرار في ما يخص الانتقال نحو نماذج اقتصادية مستدامة وشاملة تعزز حفظ الموارد ومكافحة تأثيرات التغير المناخي وترسي دعائم السلام والأمن في مواجهة الأزمات؛

8. تسريع تحقيق المساواة في الأجور والمساواة في الوصول إلى فرص العمل وتحديد أهداف المساواة داخل القطاع العام، وتحديد حصص في مجالس إدارة الشركات والنقابات، وإقرار حوافز ضريبية لصالح أصحاب العمل الذين يلتزمون بالمساواة؛

9. تعزيز قدرة النساء على الاستمتاع بحقوقهن من خلال مواجهة ظواهر اجتماعية مثل الفقر وغياب الولوج إلى الرعاية الصحية والتعليم.

10. تعزيز صمود النساء في مواجهة الأزمات والكوارث الطبيعية، من خلال تمكينهن وضمان وصولهن العادل إلى الخدمات المالية وغير المالية.

11. تشجيع المشاريع المحلية التي تدمج مقاربة النوع الاجتماعي لتجنب ترك النساء لمصيرهن والسقوط في الفقر والهشاشة؛

12. تكييف سياسات التمويل التي تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للنساء ومكافحة التفاوتات في توزيع الأموال واتخاذ القرار في مجال التمويل؛

13. دمج ثقافة المساواة بين الجنسين في الكتب المدرسية كوسيلة تربوية لتعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة الصور والمحتويات النمطية والجنسية؛

14. تعزيز دعم الجمعيات حتى يتمكنوا من أداء أدوارهم بشكل كامل في التوعية والتبسيط وتخليق الحياة العامة من أجل مكافحة التصورات النمطية القائمة على الجنس.

وفي استعراضها لحصيلة وآفاق عمل مؤسسة التواصل الدولي النسائي في الذكرى الثالثة عشرة لتأسيسها، أوضحت السيدة بوشارب أن المؤسسة تسعى اليوم، إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في مواقع القرار، وأنها تعمل منذ تأسيسها سنة 2011 على تعزيز وتقوية المهارات من أجل مشاركة أفضل للنساء في صنع القرار ومساهمتهن في تنمية البلاد.

وفي ما يتعلق بحصيلة 13 سنة من عمر المؤسسة في مجال تعزيز مشاركة الكفاءات النسائية في مواقع القرار، أبرزت السيدة نزهة بوشارب المحاور الرئيسية لتدخل المؤسسة، والتي تشمل بشكل خاص تعزيز الريادة التحويلية للنساء وتعزيز الثقافة المدنية ومبدأ المساواة بين النساء والرجال.

يذكر أن المؤسسة، من خلال ممثلياتها الجهوية الست، قامت بتعزيز قدرات أكثر من 2350 امرأة (نائبات، منتخبات محليات، رئيسات مقاولات أطر، ...) وتحسيس أكثر من 8000 امرأة بأهمية مشاركتهن في بناء مجتمع المساواة القائم على مبادئ الديمقراطية والإنصاف والمساواة في الحقوق والعدالة الاجتماعية والمجالية.